ملاطفة الصنعة وأثرها في الإجراء النحوي والصرفي

دراسة وصفية

د. عبد المؤمن محمود أحمد محمد
كلية الآداب - قسم اللغة العربية
جامعة الجوف

ملاطفة الصنعة وأثرها في الإجراء النحوي والصرفي، دراسة وصفية

د. عبد المؤمن محمود أحمد محمد
كلية الآداب - قسم اللغة العربية
جامعة الجوف

تاريخ تقديم البحث: ٢٤/ ٤/ ١٤٤٥هـ **تاريخ قبول البحث:** ١٨/ ٦/ ١٤٤٥هـ

المستخلص:

البحث يعالج ملاطفة الصنعة: معناها، وأثرها في الإجراء النحوي والصرفي، وهي مبنية على تفسير التغيير الذي يطرأ على الكلمة، سواءً في بنيتها الصرفية، أو في هيئتها التركيبية، بلطف وتدرّج، حيث يتسق مع قواعد الصنعة ولا يتصادم معها، ولها أثر في اختيار إجراء نحوي في تركيب على غيره، بطريقة تنفي عنه الشذوذ، وفي الجمع بين ما ظاهره التضاد بين الإجراء وقواعد الصناعة، وفي تسويغ الشاذ بتفسيره وذِكْر أسبابه.

وقد خلص البحث إلى نتائج، منها أن ملاطفة الصنعة مطلوبة في تفسير الإجراء النحوي والصرفي، مما فيه عدول عن الأصل المطرد، بصورة تتفق مع قواعد الصنعة، ولا سيما في الإجراء الصرفي، فهو أحوج ما يكون إلى تأنيس وتهيئة وملاطفة؛ لكثرة تغييراته، وصعوبة تفريعاته، وثقل إجراءاته، وكل تغيير فيه مبنيٌّ على تغيير سابق، ومُوطِئٌ لتغيير لاحق.

الكلمات المفتاحة: ملاطفة الصنعة- الحذف على التدريج- التغيير يؤنس بالتغيير- الإجراء النحوي- الشذوذ الصرفي.

Artificial euphemism and its effect on grammatical and morphological procedures: A descriptive study

Dr. Abdul-Mumen Mahmoud Ahmed Muhammad
College of Arts, Department of Arabic Language, Al-Jouf University

Abstract:

The research deals with the flexibility of the grammar: its meaning and its impact on the grammatical and morphological procedures. It is based on explaining the changes that occur to words, whether in their morphological structure or syntactic form, in a gradual and gentle manner that aligns with the rules of grammar and does not contradict them.

It has an effect on choosing a grammatical procedure in a certain structure in a way that should not be considered an exception and in reconciling contradictions between the procedure and the rules of grammar. It also plays a role in justifying exceptions by explaining them and providing reasons.

The research concludes that flexibility in grammatical rules is necessary to explain grammatical and morphological procedures, especially when they deviate from their original forms, in a way that harmonizes with the rules of grammar, particularly morphological procedures.

It is in great need of flexibility and preparation due to the frequent changes, complexity of its branches, and difficulty of its procedures.

Every change is based on a previous one and prepares for a later change.

Keywords: Elaboration of craftsmanship, gradual deletion, change comforts change, grammatical procedure, morphological anomalies..

مقدمة

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على إنعامه وأفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله.

أما بعد؛ فقد يطرأ على الكلمة تغيير، سواءً في بنيتها الصرفية–وما أكثره– أو في هيئتها التركيبية، وهذا التغيير يحتاج إلى تدرّج في تفسيره وتهيئته، بصورة تتسق مع قواعد الصنعة ولا تتصادم معها، ومن هنا تأتي (ملاطفة الصنعة)، ذاك الباب الذي عقده ابن جِنِّي في كتابه الخصائص(١)، ونبّه عليه، و لم يُسبَق إليه، وبناه على تفسير هذا الإجراء الذي يحدث للكلمة بملاطفة وتدرّج، فمبناه–كما فسره ابن إياز–على التدريج في القلب، وأنه لا يقلب ذلك من غير ملاطفة(٢)، ذلك أنَّ "اللُّغة كغيرها من الصنائع والموضوعات البشريَّة لا يحدث شيء منها تامًّا كاملًا من أوَّل وهلة، ولكن على التَّدريج"، كما يقول بعض اللغويين(٣).

ولا يتوقف أثر الملاطفة على تفسير الإجراء وتهيئته، بل لها أثرٌ في اختيار إجراء نحوي في تركيب على غيره، بطريقة تنفي عنه الشذوذ،

---

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص ٢/٤٧٠.

(٢) ينظر: ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف. ص: ٢١٠.

(٣) نقله الصاعدي عن أحمد فارس الشدياق، انظر: تداخل الأصول اللغوية، وأثره في بناء المعجم. ص: ١٥٩.

ولها أثرٌ أيضًا في الجمع بين ما ظاهره التضاد بين الإجراء وقواعد الصناعة، كما ذكر الشاطبي: "فاجمع بينهما على ما تقتضيه ملاطفة الصَّنعة"[1]، ولها أثرٌ أيضًا في تفسير الشاذ وتسويغه.

من هنا جاء هذا البحث؛ ليعالج تلك الملاطفة، وأثرها، وصورها، وسميته (ملاطفة الصنعة وأثرها في الإجراء النحوي والصرفي، دراسة وصفية)، وأحسبُ أنه لم يُطرَق من قبل[2].

(١) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية ٤/٤٠١.

(٢) نبهني أحد الأستاذين المحكِّمَين- جزاه الله خيرًا- إلى وجود بحث يتصل بجزئية من مباحث هذا البحث، في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، بعنوان (الحذف على التدرج في القرآن الكريم دراسة نقدية دلالية)، وقد رجعت إلى البحث على الشبكة العنكبوتية، فوجدت ملخصًا له، وألفيته يختلف عن بحثي هذا، في أن صاحبه تناول الحذف ومواضعه في القرآن واقتصر عليه، بينما عملي هذا لم يقتصر على الحذف فحسب، بل تناوله وتناول غيره مما يندرج تحت ملاطفة الصنعة.

أسئلة البحث

ينطلق البحث من خلال هذه الأسئلة: ما المراد بملاطفة الصنعة؟ وما أثرها الاستعمالي؟ وما صورها المندرجة تحتها؟

هدف البحث وأهميته

يظهر هدف البحث وأهميته في إماطة اللثام عن المراد بملاطفة الصنعة، وأثرها، وجمْع صورها، في ضوء إشارات النحاة القليلة- كابن جني، وابن إياز، والشاطبي- لها، كما يهدف إلى إبراز الذوق اللغوي في تفسير الإجراء النحوي والصرفي، بطريقة تتسق مع قواعد الصنعة ولا تتصادم معها.

منهج البحث وإجراءاته

اتّبع البحث المنهج الوصفي القائم على تتبّع إشارات النحاة لملاطفة الصنعة، وتحليل الصور المندرجة تحتها.

حدود الدراسة

انطلقت الدراسة في كتب النحو لجمع نماذج- مما وقفت عليه- لصور تلك الملاطفة، وبيان أثرها، مُعتمِدًا على الباب الذي عقده ابن جني في ذلك، ثم أحلتُ عليه ما يندرج تحته من صور، ممّا لم يذكره ابن جني في بابه.

خطة البحث

جاءت خطته في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين:

التمهيد في ملاطفة الصنعة: معناها، وأثرها.

المبحث الأول: من صور ملاطفة الصنعة في الإجراء النحوي، ويندرج فيه:

أولًا- الحذف على التدريج.

ثانيًا- الإعراب على التدريج.

ثالثًا- التغيير يأنس بالتغيير.

رابعًا- الجمع بين ما ظاهره التضاد بين الإجراء وقواعد الصنعة.

المبحث الثاني: من صور ملاطفة الصنعة في الإجراء الصرفي، وتحته:

أولًا- الإعلالُ الذي يُتَّوصَّلُ به إلى إعلال آخر.

ثانيًا- الإعلال الذي يُتوصَّلُ به إلى الإدغام.

ثالثًا- إبدال لأجل الإدغام.

رابعًا- تفسير الشاذ الصرفي وتسويغه.

ثم كانت الخاتمة، وفيها أبرز النتائج، ويليها فهرس المصادر والمراجع.

تمهيد في ملاطفة الصنعة: معناها، وأثرها.

ملاطفة الصنعة مبنيّة على التدرج المقبول في الإجراء، أو التغيير الذي يَحْدث للكلمة من صورة إلى أخرى، سواء في بنيتها أو في تركيبها، وتفسيره في صورة تتسق مع قواعد الصنعة وتنسجم معها ولا تتعارض؛ لِيَحْدُثَ نوعٌ من الأُنس بهذا التغيير المغاير للأصل المطرد، وقبوله بما يتلاءم مع قواعد الصنعة وأصولها، ومن هنا سُمِّيَ بملاطفة الصنعة؛ إذ الملاطفة معناها الملاينة والتلطف والرفق[1]، والمراد بالصنعة العمل، وهي تطلق على "العلم الذي تحصل معلوماته بتتبّع كلام العرب"[2].

ولا يتوقف أثرها على الأُنس بالإجراء فحسب، بل لها أثر في تصحيح الإجراء وتجويزه، والخروج به من الشذوذ إلى الصحة، كما يبدو أثرها أيضًا في تفسير الصورة المغايرة للأصل وإزالة ما ظاهره التعارض والتضاد، وكذا في تفسير الشاذ الصرفي وتسويغه، كما سيتضح ذلك من خلال الصور المدروسة في البحث.

وأول من عقد لها بابًا ونبّه عليها ابن جني، وترجم لها بقوله: "باب في ملاطفة الصنعة، وذلك أن ترى العرب قد غيّرت شيئًا من كلامها من صورة إلى صورة، فيجب حينئذ أن تتأتّى لذلك وتلاطفه، لا أن تخبطه

---

(١) ينظر: الزبيدي، تاج العروس ٢٤/ ٣٦٦ (ل ط ف).

(٢) ينظر: الكفوي، الكليات. ص: ١٣٠.

وتتعسفه، وذلك كقولنا في قولهم في تكسير جَرْو ودَلْوِ: أَجْرٍ وأَدْلٍ، إن أصله: أجرُوٌ وأدلُوٌ، فقلبوا الواو ياء، وهو -لعمري- كذلك، إلا أنه يجب عليك أن تلاين الصنعة ولا تعازّها..."[1].

ولَمَّا كان التغيير الذي يحدث للكلمة -وبخاصة الصرفي- ثقيلًا في إجرائه، كثيراً في خطواته، رُوعي فيه الملاطفة والملاينة، فكان هذا الباب، ومبناه كما فسره ابنُ إِيَاز على التدريج في القلب أو التغيير، وأنه لا يقلب ذلك من غير ملاطفة[2].

وقريبٌ من ذلك ما عقده ابن جني في باب تدريج اللغة[3]؛ إذ التدرج أو التدريج معناه انقضاء الأمر شيئًا فشيئًا، وكذا قولهم: التغيير يأنس بالتغيير[4]، وقولهم: الإعلال الذي يتوصل به إلى إعلال آخر[5]، وكلها من ملاطفة الصنعة.

والمثال الذي ذكره ابن جني سابقًا شاهدٌ على تلك الملاطفة، فـ (أَجْرٍ) جمع (جَرْو)، وأصله: (أجْرُوٌ) بزنة أَفْعُل، فلم يقلبوا الواو ياء لأول وهلة،

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢/٤٧٠.

(٢) ينظر: ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف. ص: ٢١٠.

(٣)ينظر: ابن جني، الخصائص ١/٣٤٧.

(٤) ينظر: ابن عصفور، الممتع الكبير. ص: ٣٢٢، أبو حيان، التذييل والتكميل ٣/ ٩٢، والسيوطي، همع الهوامع ٣/٣٩٤.

(٥)ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية٤/ ٢٠٥.

بل تدرجوا وتأنّسوا، فقلبوا الضمة كسرةً أولًا؛ لأنها أضعف، ثم تدَرَّجوا إلى قلب الواو ياءً لأجلها، فلم يقُدموا على الحرف الأقوى إلا بعد أن أَنَّسُوا بالإقدام

على الحركة الضعيفة، ولو عكسوا لكان إقداماً على الأقوى من غير تدريج ولا تَأْنيس، فلم يكن رفقًا ولا ملاطفة(١).

وقد جمعت صوراً لتلك الملاطفة من خلال إشارات النحاة القليلة لها، يظهر عرضها خلال المبحثين الآتيين:

(١)ينظر: المرجع السابق٤/ ٢٠٦.

المبحث الأول- من صور ملاطفة الصنعة في الإجراء النحوي.

أولًا- الحذف على التدريج

أ- حذف العائد

الحذف على التدريج معناه أن يتمّ التخفيف بالحذف على خطوات، وليس دَفعة واحدة، وهذا من ملاطفة الصنعة في الإجراء، وأوّل من سمّاه بهذا المصطلح- فيما أعلم- السمينُ الحلبي(١). وقد نسب النحاة الحذف على التدريج إلى الكسائي والأخفش(٢)، وهو خلاف ما يرى سيبويه، حيث يرى أن الحذف يحدث دفعة واحدة(٣).

ومن ذلك مثلًا حذف العائد في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ البقرة: ٤٨، فجملة ﴿لَّا تَجْزِى﴾ صفة لـــ ﴿ يَوْمًا ﴾، ولا بد من اشتمالها على ضمير يربطها بالموصوف، والضمير هنا مقدّر، وقد ذكر سيبويه أن التقدير (لا تجزي فيه)، فحُذِفَ الرابط برمّته دفعة واحدة(٤).

---

(١)ينظر: الدر المصون ٩/ ٣١٣.

(٢)ينظر: ابن جني، الخصائص٢/٤٧٣، والمرادي، شرح الألفية ٢/ ٩٥٥، وابن هشام، مغني اللبيب. ص: ٨٠٤.

(٣)ينظر: سيبويه، الكتاب ١/ ٣٨٦، وهذا ما نسبه إليه ابن جني في الخصائص٢/٤٧٣، والمرادي في شرح الألفية٢/٩٥٥، وابن هشام في المغني. ص : ٦٥٤، والسمين الحلبي في الدر المصون١/٣٣٥.

(٤)ينظر: سيبويه، الكتاب ١/ ٣٨٦، والشيخ خالد، التصريح ٢/ ١١٦.

أما الأخفش فيرى أن الحذف كان أولًا لحرف الجر، ثم للضمير المتصل الذي انتقل للفعل (تجزيه) بعد ذلك، وبهذا حدث الحذف تدريجًا، وليس دفعة واحدة[١].

والفرق بين التقديرين مع اتحاد مآلهما، أن تقدير سيبويه فيه حذف للجار والمجرور اعتباطًا لغير مقتضٍ ولا علة؛ إذ يجوز مع الظرف ما لا يجوز مع غيره؛ لأنه يُتَّسَعُ فيه ما لا يُتَّسَعُ في غيرِه، والعائد المحذوف على تقديره مجرور[٢].

أما تقدير الأخفش ففيه حذف للعائد المنصوب؛ لأن الضمير بعد حذف حرف الجر اتصل بالفعل، فصار (تجزيه)، ثم حُذف العائد المنصوب، وهو اختيار أبي عليّ، وابن جني، والأقيس عند ابن الشجري، وابن هشام[٣].

وتقدير الأخفش فيه ملاطفة وتأنيس، ليس في تقدير سيبويه،" ففيه حذفان متتاليان شيئًا على شيء، وهذا أرفق، والنفس به أبسأ من أن يُعْتَبَطَ الحرفان معًا في وقت واحد"[٤].

قال ابن جني:" ومن ذلك مذهب أبي الحسن في قول الله تعالى:﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ لأنه ذهب إلى أنه حذف حرف

(١)ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب٤/ ١٩١٦.

(٢)ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل٣/٣١٢.

(٣)ينظر على الترتيب: الفارسي، المسائل الحلبيات. ص: ١٨٥، وابن جني، المحتسب٢/١٦٤، وابن الشجري، الأمالي١/٧، وابن هشام، مغني اللبيب. ص: ٦٥٤.

(٤)ينظر: ابن جني، المحتسب٢/١٦٤.

الجر، فصار: تجزيه، ثم حذف الضمير، فصار: تجزى، فهذا ملاطفة من الصنعة، ومذهب سيبويه أنه حَذَف "فيه" دفعة واحدة"[1].

وفضلًا عن الملاطفة والأُنْس في تقدير الأخفش؛ فإن له أثرًا أيضًا في صحته، والخروج به عن الشذوذ، فحذف العائد المجرور له ضابط، بخلاف حذف العائد المنصوب الذي يُتوسَّع فيه؛ لكثرته.

خذ مثلًا قول عدي الطائي:

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَومِي ... وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي[2].

فحذف عائد الصلة هنا في (ذو لم يحسدوني) على أنها ذو الطائية، وهذا الحذف إن قدرناه على تقدير سيبويه – يحسدوني فيه، والعائد المحذوف مجرور– يكن شاذًا؛ لأنهم اشترطوا في حذف العائد المجرور الذي في موضع نصب أن يكون اسم الموصول مجروراً بحرفٍ يشبه ذلك الحرف في لفظه ومعناه ومتعلَّقه، وإذا حُذف الرابط حُذف معه الحرف الذي يجره؛ لأن الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به، فلا بُدَّ أن يكون الجار لهما متَّحِدًا من جهة المعنى والمتعلق، فإذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما، نحو: ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾المؤمنون: ٣٣، أي: تشربون منه[3].

---

(١) ابن جني، الخصائص٢/٤٧٣.

(٢)من الوافر، نُسِبَ إلى حاتم الطائي، وليس في ديوانه، وانظره في: العيني، المقاصد النحوية١/٤١٧.

(٣) ينظر: الشيخ خالد، التصريح ١/ ١٧٦، وعباس حسن، النحو الوافي ١/ ٣٩٩.

أما إذا قلنا على التدريج، كما يقول الأخفش، فلا يكون شاذًّا؛ ولعل المجيز لحذف ضمير الظرف بنى على مذهب الأخفش في التدريج[1]؛ إذ يجوز حذف "في" مع الضمير، ويصير الضمير منصوبًا على المفعول به اتساعًا، فكأنه يقول: وأي الدهر ذو لم يحسدونيه، ثم حُذِفَ الهاء؛ لأنها كالهاء في نحو: جاءني الذي ضربت، أي: ضربته، وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير[2].

والحال في هذا مثله في الآية السابقة: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ فهذا الحذف إن قدرناه على إجراء سيبويه حذْف الضمير دَفعة واحدة كان مخالفًا للقياس[3] -إلا أنه يتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها- لأن عائد الصلة في الحذف كعائد الصفة، وهذا لم يُستوفَ فيه شرط الحذف، وحذفُ العائدِ مع حرفِ الجَرِّ ضعيفٌ، بخلاف لو حملناه على تدريج الاخفش، والقرآن إنما يتخرج على الأقوى لا على الأضعف.

ومن أثره في الجواز أيضًا بلا شذوذ قوله تعالى: ﴿ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ ﴾ المائدة: ١٠٩، على أن "ما" استفهاميةٌ في محل رفع بالابتداء،

---

(١) نقل السيرافي ٢٧٧/٢ ذلك أيضا عن الكسائي في تقدير الحذف في ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾، فيكون الكسائي سبق الأخفش في ذلك، لكن اشتُهر نسبة هذا المذهب للأخفش وحده.

(٢) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية١/ ٥٤٣.

(٣) قصدتُ: لَمْ يَكُنْ فِيهِ شُرُوطُ الْحَذْفِ الْمَقِيسِ ، كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط ١٢٧/١.

و"ذا" خبره، وهي موصولةٌ بمعنى الذي، و"أُجِبْتُم" صلتُها، والعائدُ محذوفٌ، أي: ما الذي أُجِبْتم به، فَحَذَف العائدَ، كما قال الحوفي[1].

وهذا لا يصح، اللهم إلا أَنْ يُدَّعى حَذْفُه على التدريج بأن يُحَذَفَ حرفُ الجر، فَيَصِلَ الفعل إلى الضمير، فَيُحْذَف[2].

ومثله أيضًا-في بعض الأقوال- قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا۟﴾ التوبة: ٦٩، أي: خاضوه، والأصل: خاضوا فيه؛ لأنه يتعدى بـــ (في)، فاتُّسع فيه، فَحُذِفَ الجارُّ، فاتصل الضميرُ بالفعل فساغ حَذْفُه، ولولا هذا التدريجُ لَمَا ساغ الحذف؛ لِما مرَّ أنه متى جُرَّ العائد بحرف اشتُرِط في جواز حَذْفِه جَرُّ الموصولِ بمثل ذلك الحرف، وأن يتحدَ المتعلَّق[3].

وطريقة الأخفش هي الأكثر والأشهر في كتب المفسرين والمعربين في تقدير العائد، وقد حمل العكبري كثيراً من حذف العائد على قول الأخفش بالتدريج مع إمكان حمله على غير ذلك، من ذلك مثلًا قوله تعالى ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ الفرقان: ٦٠، على أن (ما) موصولة، أي: الذي تأمرنا بالسُّجُود لَهُ، ثُمَّ تأمرناه، ثم تأمرنا، هَذَا عَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ، وَعَلَى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ حَذْفُ ذَلِكَ كُلِّهِ مِنْ غَيْرِ تَدْرِيجٍ[4].

---

(١) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون٤/٤٨٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٤/ ٤٨٧.

(٣) نُسب إلى يونس والفراء مصدرية (الذي)، والتقدير: وخضتم خوضاً كخوضهم، ينظر: أبو حيان، البحر المحيط ٥/٤٧٥، والسمين الحلبي، الدر المصون٦/٨٣.

(٤) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن٢/ ٩٩٠.

وردّه السمينُ الحلبيُّ بأنه لا حاجةَ إلى التدريجِ الذي ذكره أبو البقاء، و(ما) يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي. والعائدُ محذوفٌ؛ لأنه متصلٌ؛ لأنَّ (أَمَرَ) يَتَعَدَّى إلى الثاني بإسقاطِ الحرفِ، فهو من قبيل حذف العائد المنصوب مباشرة(١).

ومثلُ ردِّ السمينِ ما استظهره الشهاب الخفاجي في تخريج البيضاوي في قوله تعالى: ﴿فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ البقرة: ٦٨، أَي: تؤمرون بِهِ، أَوْ تُؤْمَرُونَهُ، أنه من قبيل حذف المنصوب من أوّل الأمر؛ لأنّ حذف الجارّ قد شاع في هذا الفعل، وكثر استعمال (أمرته كذا)، حتى لحق بالأفعال المتعدية إلى مفعولين، وصار (ما تؤمرون) في تقدير (ما تؤمرونه)، ولذا جعل (ما تؤمرون به) هو المعنى، دون التقدير(٢).

ولو أمكن جعل (ما) مصدرية لكان أولى من تكلف القول بحذف العائد على غير قياس، كما فعل السمينُ في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ الأعراف: ١٦٣، فـــ(ما) مصدريةٌ، أي: نَبْلُوهم بسببِ فِسْقِهم، ويَضْعُفُ أن تكونَ بمعنى الذي لتكلُّفِ حَذْفِ العائد على التدريج"(٣).

وكذا في قوله تعالى: ﴿وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَا آذَيْتُمُونَا﴾ إبراهيم: ١٢ يجوز أَنْ تكونَ "ما" مصدريةً، وهو الأرجحُ؛ لعدم الحاجةِ إلى رابطٍ ادُّعِيَ

(١) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون٨/ ٤٩٤.

(٢) ينظر: الشهاب الخفاجي، حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي٢/ ١٧٨.

(٣) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون٥/ ٤٩٥.

حَذْفُه على غير قياس، وعلى كونها موصولةٌ اسميةٌ، والعائدُ محذوفٌ على التدريج، إذ الأصل: آذيْتُمُونا به، ثم حُذِفَت الباءُ، فَوَصَلَ الفعلُ إليه بنفسِه[1].

ب- تقدير حذف الاسم على التدريج

ذكر ابن هشام في بيان كيفية التقدير أنه إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يُقدّر أن ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدريج، والأول مذهب سيبويه، والثاني مذهب الأخفش[2].

ومن ذلك مثلًا في تقدير أسماء متضايفة قوله تعالى: ﴿كَالَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ﴾ الأحزاب:١٩، والتقدير: كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت، وفيه حذف اسمين، وقدره ابن مالك دورانًا كدوران الذي يُغشى عليه من الموت، فيكون المحذوف ثلاثة، ويؤيده الآية الأخرى ﴿ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ۖ ﴾ محمد:٢٠، أي: نظرًا مثل نظر المغشي عليه من الموت، وعليه فيكون الجار والمجرور (كالذي يغشى) نعتًا لمصدر محذوف لـــ "تدورُ"، أي: دَوَراناً مثلَ دَوَرانِ عَيْنِ الذي يغشى عليه من الموت[3].

واستحسن الشاطبي طريقة الحذف على التدريج التي ذهب إليها الأخفش، في نحو: (تبسمتْ وميض البرق)، وأصله: (تبسمَتْ مثل تبسُّم وميضَ البرق)،

(١) ينظر: المرجع السابق٧/ ٧٦.

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب. ص: ٨٠٣.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل٣/٢٦٨.

وصار (التبسّم) خلفاً في الإعراب من مثْل، ثُم حذف (التبسُّم) من حيث كونه مضافًا، لا من حيث كونُه نائبًا وخلفًا، وأقيم مقامه (وميض)، فصار: (تَبسمت وميض البرق)، ويكون العامل فيه على هذا التقدير الفعل المذكور (تبسمت)، وقال عنه:" وهو أحسنُ في الصنعةِ من حذف المضافين في التقدير عَبطةً"(١).

وسيبويه يجعله منصوبًا بفعل مضمر من غير لفظ الفعل السابق، والتقدير: (تبسمت وأومضت وميض البرق)؛ لأن التبسم ليس الوميض في المعنى، وإنما هو مشبه به(٢).

– ومن التدرج في حذف الاسم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ البقرة: ٢٣٤، على أن (الذين) مبتدأ و(يتوفون) صلته، والخبر محذوف تقديره "أزواجُهم يتربصْنَ"، فيكون (يتربصْنَ) خبرًا لـــلمبتدأ المحذوف (أزواجهم)، والجملة كلها خبر لـــ(الذين)، والرابط هو الضمير في (أزواجهم) الذي حُذف مع ما أضيف إليه، على سبيل التدريج، كما يقول الأخفش، وفي الآية أقوال أخرى، لكن اكتفيت بما يخص المسألة(٣).

(١) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية٤/ ١٥٧.

(٢) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب٢/٢٤٥.

(٣) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون٢/ ٤٧٧، وابن هشام، مغني اللبيب. ص: ٦٥٢.

ثانيًا- الإعراب على التدريج

مصطلح الإعراب على التدريج ذكره السمين الحلبي، وهو يشير به إلى مذهب الكوفيين في إعراب فعل الأمر[1]، والتدريج فيه على مذهب الكوفيين أتاه من أن أصل (افعل) عندهم في الأمر (لِتفعلْ) بلام الطلب؛ لأنها الدالة على إنشاء الأمر، لا الفعل، فحُذفت اللام لكثرة الاستعمال، ثم تَبِعَها حرف المضارعة؛ طلبًا للتخفيف، لهذا فالفعل عندهم معرب مجزوم[2]، ووافقهم على ذلك ابن هشام؛ لأن الأمر معنًى حقُّه أن يُؤَدَّى بالحرف، ولأنه أخو النهي، ولم يُدَلَّ عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المُحَصَّل، وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل[3]، كقوله:

لِتَقُمْ أنت يابْنَ خير قريش ... فَتُقَضَّى حَوَائجُ المسْلِمينَا[4]

ولسنا في مقام ترجيح مذهبهم أو تضعيفه، وإنما كان غرضنا بيان التدريج فيه، وقد ردّ الأنباري مذهبهم بما لا يسع المجال لذكره[5].

---

(١) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون١/ ٢٨٠.

(٢) ينظر: الأنباري، الإنصاف٢/ ٥٢٤، والفراء، معاني القرآن ٤٨٠/١، وابن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال. ص: ١٨.

(٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب. ص: ٣٠٠.

(٤) من الخفيف، لا يعرف قائله، من شواهد الأنباري في الإنصاف ٥٢٥/٢، وابن هشام في مغنى اللبيب. ص: ٣٠٠.

(٥) ينظر: الأنباري، الإنصاف٢/ ٥٢٤.

ثالثًا- التغيير يأنس بالتغيير.

من صور ملاطفة الصنعة قولهم: التغيير يأنس بالتغيير، وهي من قواعد التوجيه المنثورة في كتبهم، ومعناها أن إحداث تغيير في الاسم يشجّع على تغيير آخر؛ من باب أن الثاني أَنِسَ بالأول.

والأمثلة على ذلك منثورة في كتب النحو، فالنسب باب تغيير يدخله تغييرات لفظية ومعنوية وحكمية؛ ينقل الاسم من التعريف إلى التنكير، ومن الجمود إلى الاشتقاق، وإلا لما جاز وصف المؤنث به ولحاق التاء، ولَمَا عَمِلَ الرفع فيما بعده من ظاهر أو ضمير، فلمّا كانت فيه هذه التغييرات كثُر فيه التغيير والخروج عن القياس؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير(١).

وكذا النداء لما أثّر فيها التغيير بالبناء جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر بالترخيم؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير، وكثُر تغيير الأعلام بالنقل لِمَا عُرِفَ أنه يأنس بالتغيير، وهكذا(٢).

وفيما يلي بعض صوره في الإجراء النحوي:

أ- بناء (أيّ) الموصولة.

مذهب سيبويه وجمهور النحويين أن (أيًّا) الموصولة معربة في ثلاث صور: إذا أضيفت وذُكر العائد إليها في صدر صلتها، أو إذا لم تضف وذُكر صدر صلتها، أو إذ لم تضف و لم يُذكر صدر صلتها، نحو: (يعجبني أيُّهم هو قائم، ويعجبني أيٌّ هو قائم، ويعجبني أيٌّ قائم)، وتُبنى على الضم في حال واحدة:

---

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع ٣/ ٣٩٣-٣٩٤.

(٢) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر ١/ ٣٢٦، والكفوي، الكليات. ص: ٨٩٢.

إذا أضيفت و لم يُذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيُّهم قائم، خلافًا للخليل ويونس والكوفيين في أنها معربة مطلقًا[1].

ولَمَّا حدث لها التغيير بحذف شطر صلتها لَحِقَها تغييرٌ آخر بالبناء، مع أن الأصل فيها الإعراب، من باب أن التغيير يأنس بالتغيير، وقد نقل النحاة عن سيبويه قولًا بالمعنى: "إنّها تغيّرت عمّا عليه أخواتها فَحَذَفَ معها أحد جزأي الجملة الابتدائية، فلمّا تغيرت كان من فعلهم أن غيّروها تغييراً ثانيًا؛ إذ قد ثبت أنّ التّغيير يأنس بالتّغيير"[2].

ومعناه أنها خالفت سائر أخواتها بحذف صدر صلتها، الذي هو ركن رئيس في الجملة الابتدائية، ذلك أن كل موصول إذا وُصل بالمبتدأ والخبر، و لم يكن في صلته طول، وكان المبتدأ مضمرًا، لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا في ضرورة شعر، ومع (أيّ) يجوز حذف المبتدأ الذي هو صدر صلتها في فصيح الكلام، فلمّا غيّروها بالخروج عن نظائرها غيُّروها أيضًا بالبناء؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير[3].

وعلل ابن مالك تعليلًا لا يخفى ما فيه من اللطافة — كما صرح ناظر الجيش- إنما كان أَوْلى أحوالها بالبناء الحال التي يحذف فيها شطر صلتها مع التصريح بما تضاف إليه؛ لأن حذف شطر صلتها لم يُستحسن فيها ولا في

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ٢/ ٣٩٩، والأنباري، الإنصاف ٢/٧١٠.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب ٢/ ٤٠٠، وناظر الجيش، تمهيد القواعد٢/٧١٠.

(٣) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر١/٣٧٤

غيرها، إلا لتتزيل ما تضاف إليه مترلته، وذلك يستلزم تتزيلها حينئذ مترلة غير مضاف لفظًا ولا نيّةً[1].

والبناء ليس تغييرًا فحسب، بل هو ردٌّ إلى الأصل لأدنى سبب؛ لأن القياس في (أي) الموصولة يقتضي أن تكون مبنية في كل حال كأخواتها؛ لشبهها بالحرف في الافتقار الأصيل، إلا أنهم أعربوها على خلاف القياس

حملًا على نظيرها، "بَعْض"، ونقيضها "كل"، فلمّا ضعُفت بحذف العائد رُدّتْ إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس[2].

ب- ترخيم المبني بالنداء.

نُسِبَ إلى المغاربة أنهم قيّدوا الترخيم بالأسماء التي نقلها النداء من الإعراب إلى البناء، بمعنى أن بناءها حادث بالنداء؛ وعللوا ذلك بأن الحادث بناؤه حصل فيه تغيير بالنداء، والتغيير يأنس بالتغيير، وأما ما لم يُحدِث فيه النداء بناءً، بأن كان مبنيًّا قبله، كـــ(حذام، وهؤلاء) فلا يجوز ترخيمه؛ لعدم حدوث بنائه[3]؛ لأن الترخيم لا يقع إلا في المغيَّر في النداء، وهو المبني بعد النداء، لما غيّره النداء وصيّره مبنيًا بعد أن كان معربًا في غير النداء تجرؤوا عليه، فغيّروه بالترخيم؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير، وأمّا ما لم يتغير بالنداء فلا يتغير بالترخيم[4].

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل١/ ٢٠٩، وناظر الجيش، تمهيد القواعد٢/٧١٠.

(٢) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل٣/ ٨٩، والشاطبي، المقاصد الشافية١/ ٨٣.

(٣) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد٧/٣٦٢٢.

(٤) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية ٥/ ٤١١.

الأعلام باب تغيير.

العلم المنقول في الأصل مغيَّرٌ عن بابه" ألا تراه يُنقل من نوع إلى نوع، كتسميتهم الرّجل قِردًا، وحمارًا، وذئبًا، وأسدًا، وحجرًا، وما أشبه ذلك، فآنسهم هذا التغيير بالنّقل حتّى جرّأهم على التغيير الثاني، والتّغيير في الأعلام كثير"، ناهيك من كثرة استعماله، وهم لما كثُر استعماله أشد تغييراً[1].

فقطعوا همزة ما حقه الوصل، كما في (إِصمِت) -اسم فلاة- قطعوا همزة الوصل، كما في قول الشاعر:

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا ... بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلاَبِهَا أَوَدُ[2].

ثم شجّعهم ذلك على كسر الميم، مع أن أصله (اُصْمُت) بضم الميم؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير؛ ولئلا يدخل في وزنٍ ليس في الأسماء[3].

وكذا اختصاص العلم بالترخيم، وعلل له النحاة بأن الأعلام منقولة في الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثان، والنقل تغيير، والترخيم تغيير، كما أن النداء أَثَّرَ فيها بالبناء، والنداء تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير[4].

---

(١) ينظر: الثمانيني، شرح التصريف. ص: ٤٨٠.

(٢) من البسيط، للراعي النميري في ديوانه ص٦٩، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤١، وشرح المفصل١/١٠٢-١٠٣، وخزانة الأدب ٧/ ٣٢٤. قوله: "أشلى"، أي: دعا، يقال: أشلى الكلب إذا دعاه، وآسده إذا أغراه بالصيد. و" سَلُوقِيَّةً": منسوبة إلى " سَلُوق"، وهي قرية، والشاهد في "إصمت" قطعوا همزة الوصل فيه؛ لأنه علم منقول عن فعل أمر.

(٣) ينظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب١/ ٣٤١، والصبان، حاشية الصبان ١/ ١٩٤.

(٤) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية ٥/ ٤١١، والأشموني، شرح الأشمونى٣/ ٦٣.

واختصاص الأعلام بالحكاية دون غيرها من المعارف؛ لأن الحكاية ضرب من التغيير؛ إذ كان فيها عدول عن مقتضى عمل العامل، والأعلام مخصوصة بالتغيير[1].

وحملهم التغيير في الأعلام بالنقل على التصحيح في موضع الإعلال، وهذا التّصحيح في الأعلام إنّما سوّغه أنّ العلمَ في الأصل مُغَيَّرٌ، كما في (حيوة، ومَزْيَدٌ، ومَرْيَمُ، ومَكْوَزَةُ، ومدين). وفكّ ما حقّه الإدغام، كما في (بنات أَلْبَب)، وكسر ما حقّه الفتح، كـ (معدِ يكرب)، وقياسه: (مَعْدَى كَرِب)؛ لأن نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح، كـ(مرمَى، ومسعَى، ومولَى)، وفتح ما حقه الكسر، كـ (مَورَق ، ومَوْهَب اسم رجل ، ومَوظَب اسم مكان، ومَوْأَلة اسم رجل)، وقياسه: (مورِق، ومَوْهِب، وموظب، وموئِلة) بكسر العين؛ لأن ما كانت فاؤه واوًا بابُه أن يجيء على (مفعِل) – بكسر العين– لا فتحها، نحو: (موضِع، وموعِد)[2].

رابعًا– الجمع بين ما ظاهره التضاد.

كان للملاطفة في تفسير التدرج والانتقال في بعض الصور أثر في الجمع بين الإجراء وقواعد الصنعة وعدم تعارضه، أشار إليه الشاطبي في جوابٍ عمّا ظاهره التضاد في كلام ابن مالك في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

وعَمَلَ اسمِ فَاعِلِ المُعدَّي... لها على الحدّ الذي قد حدّا

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل٢/ ٤٢٤.

(٢)ينظر: ابن جني، المنصف١/١٤٢.

وَيَرِدُ على قول ابن مالك السابق أنه كيف تعمل عمل اسم الفاعل من المتعدي لواحد في نصب الاسم الذي هو فاعلها في المعنى على التشبيه بالمفعول، وهي تصاغ من فعل لازم في قوله: وصوغها من لازم كحاضر؟ فظاهرُ هذا التضادُّ.

ثم ذكر الشاطبي أنه يزول هذا التضاد بالجمع بينهما على نحوٍ يلاطف قواعد الصنعة ولا يعارضها، فقال: "فنبّه على أنهما ليسا بمتضادَّيْن، وأن الحدَّ المحدود من كونها من الفعل غير المتعدِّي لا يُضادُّ عملها عملَ ما يتعدى في اللفظ. فاجمع بينهما على ما تقتضيه ملاطفة الصَّنعة"(١).

وملاطفة الصنعة في الجمع بين هذا التضاد إنما تكون بتفسير هذا التدرج الذي انتقل به الوصف اللازم إلى مشابهة اسم الفاعل من المتعدي لواحد، بطريقة تلاطف قواعد الصنعة وتنسجم معها ولا تعارضها، فإذا قلت مثلًا: (مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ)، فـــ(الوجه) المنصوب هنا فاعل في المعنى؛ لأن أصله: (برجل حسنٍ وجهُه)، فأرادوا تخفيف الكلام على وجهٍ لا يُخِلُّ بهذا المعنى، فنقلوا الضمير الذي في (وجهه) الفاعل السببي إلى الصفة؛ مبالغةً في الوصف، فبقي (الوجه) دون إعراب؛ إذ إعرابه قد انتقل إلى الضمير في (حسن)، وصار (الوجه) الخالي من الضمير، كأنه مستغنًى عنه في اللفظ، مع أنه مطلوب من جهة المعنى؛ لأنه صاحب الحُسْن في الحقيقة، على حد قول سيبويه: "إلاَّ أنَّ الحُسن في المعنى للوجه"(٢)، فلا يصح أن يُحذف؛ لأنه

---

(١)ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية ٤/٤٠١.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/ ١٩٥.

مقصود لذاته، ولو حُذف لفات المقصود، ولا يمكن رفعه بالصفة المشبهة؛ لأنها رفعت الضمير المستتر المنتقل إليها، فلم يكن إلا النصب، فأشبه

الوصف اللازم هنا اسم الفاعل المتعدي لواحد، من جهة أن كلًّا منهما يطلب بعد مرفوعه ما يَتِمُّ به المعنى، فكان (زيد حسنٌ الوجهَ) مثلَ (زيد ضاربٌ عمرًا)، فنُصِبَ (الوجه) هنا على التشبيه بالمفعول، كما نُصب الاسم بعد اسم الفاعل على المفعول به، ومن هنا يزول التضاد بين الوصف اللازم وعَمَلِه عَمَلَ المتعدي لواحد.

ولو قلنا من أول الأمر: إن الصفة المشبهة تنصب المفعول به مباشرة، لكان مناقضة لما تُقَرِّرُه أصول الصناعة أنها تصاغ من اللازم، فكيف تعمل عمل المتعدي؟ لكن بعد تفسير هذا التدرج بهذه الطريقة التي تنسجم مع أصول الصنعة لا يوجد تعارض(١).

وهكذا في الإضافة إليها، فكما جازت الإضافة في اسم الفاعل إلى منصوبه أُضيفت الصفة إلى منصوبها على التَّشبيه، فقالوا: زيدٌ حَسَنُ الوجهِ، كما قالوا: زيدٌ ضاربُ عمرٍو؛ لأن الإضافة من نصبٍ(٢)، فإذا قلت: مررت برجل حسنِ الوجهِ، فأصله: حسنٍ الوجهَ، بالنصب؛ لشبه الوصف اللازم بالوصف

---

(١)ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية ٤/٤٠١، ٤٠٢.

(٢) هذه مسألة خلافية، فمن النحاة من زعم أن الإضافة من نصب لا من رفع، وإلى هذا ذهب أبو محمد بن السيد، والأستاذ أبو علي وأكثر أصحابه، وابن عصفور، فالخفض عندهم ناشئ عن النصب، والنصب ناشئ عن الرفع، وذهب أبو زيد السهيلي إلى أن الإضافة من رفع، والنصب من خفض، فالخفض ناشئ عن الرفع، والنصب ناشئ عن الخفض. ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل ١١/٨-٩.

المتعدي، فَنَصب، ثم جُرَّ المنصوب هنا كما جُرَّ منصوب اسم الفاعل المتعدي؛ إذ كان قد استكن في الصفة المشبهة ضمير، وبقي الوجه فضلة، فانتصب، فجاز جرُّه.

وهكذا نجد أن ملاطفة الصنعة مطلوبة في تفسير ما من شأنه مغايرة الأصل المطرد له في نظائره، كما حدث هنا في تفسير صورة الوصف اللازم المنتقل إلى مشابهة المتعدي في عمله، حتى لا يكون هناك تعارض بين قواعد الصنعة.

المبحث الثاني: من صور ملاطفة الصنعة في الإجراء الصرفي

الإجراء الصرفي أحوج ما يكون إلى تأنيس وتدريج وتهيئة وملاطفة من الإجراء النحوي؛ لكثرة تغييراته، وصعوبة تفريعاته، وثقل إجراءاته، وكل تغيير فيه مبنيٌّ على تغيير سابق، ومُوطِئٌ لتغيير لاحق، فنرى إعلالًا لأجل إعلال، وما حدث في إجراء (قضايا)، و(خطايا) ليس عنا ببعيد، وإعلالًا لأجل إدغام، وإبدالًا لأجل إدغام، وتسكين الحرف الأول لأجل الإدغام، فلا يمكن الإدغام إلا بعد تهيئة الحرف بإسكانه، وهكذا كل تغيير يوطئ لتغيير آخر، "وأمثلة هذا الأصل -كما قال الشاطبي- في التصريف كثيرة جدًا، أصلُها كلُّها أنهم ممَّا يُقْدِمون على التَّغيير عَبْطَةً؛ ليَتوصَّلوا إلى التغيير القياسي"(١).

وفيما يلي صور منه:

أولا- الإعلالُ الذي يُتَوصَّلُ به إلى إعلال آخر.

ذلك أصلٌ ذَكَره الشاطبي في شرحه على الألفية، ومعناه أن الإعلال يجري توطئة وتهيئة لإعلال آخر(٢)، وهذا من باب الأنس والملاطفة، وقبله قال ابن جني:" ولا تقدمنَّ على أمر من التغيير إلّا لعذر فيه، وتأتٍّ له ما استطعت. فإن لم تَجْنِ على الأقوى كانت جنايتك على الأضعف لتتطرَّق به إلى إعلال الأقوى أعذر وأولى، فَأْبَه له وقس عليه"(٣).

---

(١)ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية ٤/٢٠٢-٢٠٣.

(٢)ينظر: المرجع السابق ٤/٢٠٥.

(٣)ينظر: ابن جني، الخصائص ٢/٤٧٢.

ومن ذلك مثلًا:

أ- مذهب يونس في النسب إلى ما آخره ياء، قبلها ساكن صحيح.

في النسب إلى ما آخره ياء، وقبلها حرف صحيح ساكن ما قبلها، نحو: (ظَبْي وظَبْيَة)، سيبويه والجمهور على أنه لا يُغيَّر شيءٌ في النسب إليها تقول: (ظَبْيِيّ) في النسب إلى المذكر والمؤنث؛ وهو القياس؛ لأن الياء إذا سكنت خفّ ثِقَلُها وصارت كالحروف الصحيحة(١).

وخالف يونس، فَفَرَّقَ بين المذكر والمؤنث، فلا يُغيِّر في المذكر كالجمهور، أما في المؤنث فيفتح ما قبل الياء، ثم تُقلب ألفًا فواوًا عند النسب، فيقول في ظبية وقنية : ظَبَوي وقَنَوي، وقاس هذا أيضًا في بنات الواو، نحو: غَزْوة وعُرْوة، فيقال: غُزَوِيّ وعُرَوِيّ(٢).

وما أرى يونس فتح ما قبل الياء إلا لتتهيأ لقلبها ألفًا ثم واوًا؛ وذلك لأن التغيير بحذف التاء جَرَّأَ على التغيير بالفتح، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث، وخص ذلك بالمؤنث لأنه موضع التغيير(٣).

وحملَه على ذلك أنه سمع عن العرب قولهم في الْقَرْيَة: قَرَوِيّ، وفي بني زِنْيَةَ وبني البِطْيَةِ - وهما قبيلتان- زِنَوِيّ وَبِطَوِيٌّ(٤).

---

(١)ينظر: سيبويه، الكتاب ٣٤٦/٣، والرضي، شرح الشافية١/ ٣٩٠.

(٢)ينظر: سيبويه، الكتاب ٣٤٦/٣.

(٣)ينظر: العكبري، اللباب ١٥١/٢، وعمارة، الوافي في التصغير والنسب. ص: ٧٧.

(٤)ينظر: سيبويه، الكتاب ٣٤٧/٣، والرضي، شرح الشافية ٢/ ٤٨.

ولا شـــاهد له في تغيير ذوات الواو، فمذهبه في ذوات الياء قوي؛ لاعتضاده بالسماع، وهو في ذوات الواو ضعيف؛ لعدم السماع"[1].

ولهذا كان الخليل يَعْذِرُ يونس في ذوات الياء، دون ذوات الواو؛ لأن ذوات الياء بتحريك عينها تنقلب ياؤها واواً، فتخفّ شيئًا، وإن كان يحصل بالحركة أَدنى ثِقْل، لكن ما يحصل بها من الخفة أَكثر مما يحصل من الثقل، وأَما ذوات الواو فيحصـــل بتحريك عينها ثِقَلٌ من دون خِفّة، ولم يرد به أَيضاً سماع، كما ورد في اليائي: قَرَوِي، وزِنَوِي، وبِطَوِي[2].

ب- القلب في (سماء وبناء).

القاعدة الصرفية أن الواو أو الياء إذا تطرفت بعد ألف زائدة قلبت همزة، كما في (سماء وبناء)، والأصل: (سماو وبناي)، وقد اختلف علماء التصريف في كيفية هذا الإعلال، فمنهم من يجريه هكذا لأول وهلة، والحذّاق منهم يرون أن الإعلال بدأ أولًا بقلب الواو والياء لتحركها وانفتاح ما قبلها ألفًا؛ لأن الألف التي قبلها لما كان ساكنة خفيّةً زائدةً -والحرف الساكن حاجزٌ غيرُ حصـــين- لم يعتدُّوا بها، فقدَّروا أن الفتحة التي قبل الألف قد وَلِيَتْ الواو وهي متحركة، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن تُقلب ألفًا، ثم قلبت الألف همزة؛ لأنها أقرب الحروف إلى الألف[3].

والذي دفع الحذّاق إلى هذا أمران:

---

(١)ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية٤/ ١٩٥٠.

(٢)ينظر: الرضي، شرح الشافية٢/ ٤٨.

(٣)ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٤،١٥.

الأول: التدرج في القلب والتغيير، وهذا من باب ملاطفة الـ صنعة، وهم لا يقلبون من غير ملاطفة.

الثاني: أنهم أرادوا أن يُجروا هذا الإعلال على القواعد المعروفة للإعلال التي تقضي بأن حروف العلة أقرب إلى بعضها وأنسب، فإذا أُريد الفرار من أحدها غيّرناه من آخر منها، ولا يُغيَّر إلى الهمز إلا إذا تعذَّر ذلك، وليس هنا بمتعذِّر، ولســـت واجدًا لهذا الخلاف أثرًا، ولكنه تحقيق لتأخذ القواعد مجراها الطبيعي[1]، ولتتحقق التهيئة والملاطفة.

والحال أيضًا في وقوع حرف العلة بعد ألف مفاعل أو شبهه، وكانت مدة زائدة في المفرد يُقلب همزة، نحو: عجائز و صحائف، فمنهم من يبدله همزة بادئ ذي بدء؛ حملًا له على الألف لتساويها في الزيادة والإتيان لمجرد المد[2]، ومنهم من يقلب الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم يقلب الألف همزة؛ للتلخص من الساكنين[3].

والحال مثله في وقوع حرف العلة عينًا لاسم فاعل أُعِلَّ في فعله، كـــ قائل وبائع، فمنهم من يقلبه همزه لأول الأمر، ومنهم من يقلبه ألفًا؛ لأن الفاصل بينه وبين الفتحة الألف- وهو حاجز غير حصين وزائد أيضًا- ثم قلْب الألف همزة للتخلص من الساكنين، على حد القلب في "سماء وبناء"، والألف إذا تحركت صارت همزة، وهذا قول الأكثرين[4].

---

(١)ينظر: عمارة، منجد الطالبين. ص: ٣٠.

(٢)ينظر: ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف. ص: ١١٣.

(٣)ينظر: ابن عصفور، الممتع الكبير. ص: ٣٧٩.

(٤)ينظر: المبرد، المقتضب ٩٩/١، والشيخ خالد، التصريح٦٩٤/٢.

ج- باب الجمع الأقصى مما لامه حرف علة أو همزة.

وهذا يحتاج إلى فتح الهمزة العارضة في الجمع، بشرط ألا تكون موجودة في المفرد، ثم قلب الهمزة العار ضة ياء، كما في: (قضايا)، أو: (خطايا)، أو واوًا، كما في: (هراوى).

وقد مرت تلك الكلمات بأكثر من خطوة، ففي نحو ما لامه ياء -على سبيل المثال- كـــ(قضايا)، بعد أربعة أعمال:

أحدها: إبدال الياء الأولى همزة، (قضائي)، كما في (صحائف).

والثاني: قلب كسر الهمزة فتحة (قضاءى).

والثالث: قلب الياء الثانية ألفًا، (قضاءا).

والرابع: قلب الهمزة ياء على الترتيب (قضايا).

وكل هذه الخطوات مبثوثة بتفاصيلها في كتب الصرف، وما أُرَاها إلا ملاطفة وملاينة للصنعة وتهيئة لما يليها، والتغيير يأنس بالتغيير، وهو الذي وسمه ابن جني بباب ملاطفة الصنعة، ومبناه على التدريج في القلب، وأنه لا يقلب ذلك من غير ملاطفة.

و سأقف عند خطوة منها هي فتح الهمزة العار ضة بعد ألفه، وهذا الفتح ليس هو المق صود، بل هو و سيلة للمراد، وتهيئة لما هو آت، ذلك أن الثقل الذي أتى من اجتماع الهمزة واللام المعتلة في طرف الجمع الأقصـــى يحتاج إلى غاية تخفيف، ولما كان تخفيف اللام يقت ضي قلبها ألفًا، ولا يمكن ذلك

إلا إذا كان ما قبلها مفتوحًا، فتحوا الهمزة العارضة لذلك، وفيه من التأنيس والتدريج ما فيه(١).

د- جمع (دَلْو وجَرْو) على (أَدْلٍ وأَجْرٍ).

أصل هذين الجمعين: (أَدْلُوٌ) و (أَجْرُوٌ) على (أفعُل)، ولأنّه ليس في العربيّة اسم معرب آخره واو قبلها ضمّ أصلي، فقلبوا الواو ياء، والضمة كسرة؛ لتصح الياء، ثم أُعِلَّت إعلال قاضٍ.

لكن أُيبدأ أولًا بقلب الواو ياء، أم بقلب الضمة كسرة؟ بناء على أحد الوجهين الجائزين في الإعلالين إذا عَرَضا في الكلمة: بأيِّهما يُبْدأ، أبأولهما أم بآخرهما؟

والجواب: كلاهما جائز، لكن اختار ابن جني أن يُبدأ بقلب الضمة كسرة على قلب الواو؛ لأنها أضعف، ثم التدرج إلى قلب الواو ياء لأجلها، لأنهم إنما قَصدوا بالكسر أن تَنْقلب الواو ياء، لِيَتَوَصَّلوا إلى الإعلال، فلم يُقدموا على الحرف الأقوى، إلا بعد أن أنّسوا بالإقدام على الحركة الضعيفة، ولو عكسوا لكان إقدامًا على الأقوى من غير تدريج ولا تَأْنيس، فلم يكن موافقًا للملاطفة.

وهذا الذي اختاره ابنُ جني هو الموافقُ لطريقة الملاطَفة والملاينة، وترك العُنْف على اللفظ إلا تدريجًا وَتأْنيسًا، وعلى هذا يكون رأيه البدءَ بقلب الضمة كسرة اعتباطًا وارتجالًا، ثم التطرق إلى قلب الواو ياء تطرقًا صناعيًا، ولو بدأت فقلبت الواو ياء بغير آلة القلب من الكسرة قبلها لكنت قد

(١)ينظر: عمارة، منجد الطالبين. ص: ٥٢.

استكرهت الحرف على نفسه تهالكًا وتعجرفًا، لا رفقًا وتلطفًا، ولّما فعلت ذلك في الضمة كان أسهل منه في الواو؛ لأن ابتذالك الضعيف أقرب مأخذًا من إنحائك على القوي[1].

ومثل ذلك أيضًا باب فُعول مما لامه واو، نحو (دُلِيٌّ، وحُقِيٌّ، وعُتِيّ)، وأصله: (دُلُوّ، وحُقُوّ، وعُتُوّ)، فلك في القلب طريقتان[2]:

إحداهما: أن نقول قد ثبت أنّه ليس في الأسماء العربيّة اسم في آخره واو قبلها ضمّة، فإذا أدّى قياسٌ إلى هذا أبدلوا من الضّمّة كسرة ومن الواو ياء، فصار (دليو، وحقيو، وعتيو)، فلمّا اجتمع الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون قلبوا من الواو ياء وأدغموا الأولى في الثانية، ثم قلبوا ضمة الفاء كسرة لمناسبة الياء: ("دِلِيٌّ"، و"حِقِيٌّ"، و"عِتِيٌّ").

وثانيتهما أن الأصل: (دُلوّ، وعُتوّ، وحُقوّ)، أبدلت اللام الواو الثانية ياء لتطرفها، ثم تجتمع الواو والياء، والأولى ساكنة، فيقلبون الواو ياء ثم يدغمون الأولى في الثانية ("دُلِيٌّ" و"حُقِيٌّ"، و"عُتِيٌّ").

وكلتا الطريقتين صحيحة، لكن الطريقة الأولى آنس وألطف، حيث بدأ بالقلب في الأضعف وهي الحركة، قبل الأقوى وهو الحرف[3].

ه- الإعلال في قال وباع.

---

(١)ينظر: ابن جني، الخصائص٢/٤٧٠.

(٢)ينظر: الثمانيني، شرح التصريف. ص: ٢٦٧.

(٣)ينظر: ابن جني، الخصائص٢/٤٧١.

ذكر ابن جني في باب ملاطفة الصنعة إعلال (قال وباع)، وأصلهما: (قوَل وبيَع)، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفًا، لكن قبل هذا الإعلال حدث تأنيس وتوطئة له بإسكان الحرفين استثقالًا لحركتهما؛ لأن انقلاب الألف عن الياء والواو إذا تحرّكا وانفتح ما قبلهما لا يكون إلا بعد حذف حركتهما، لأنهما لا ينقلبان إلى حرف ساكن وهما متحركان(١).

فحقيقة الترتيب في هذا العمل أن نقول: أصل قال: قَوَل، تحركت الواو وانفتح ما قبلهما، فحذفت لتوالي الحركات ولثقل الحركات على حروف العلة على الجملة، فسكنت، ثم انقلبت الواو والياء ألفًا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ.

ولا بأس أن تذهب عنهما الحركة، كما ذهبت في (أقام وأبان)، فإنك عند الإعلال نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، ثم انقلبتا ألفًا لتحركهما في الأصل(٢).

ولو رُمْتَ قلب الواو والياء من نحو: قَوَم وبَيَع، وهما متحركتان؛ لتحصّنتا واحتمتا بالحركة، فَعَزَّتَا عن القلب، لكن حدث القلب بعد إسكان حرف العلة إضعافًا له، وهذا من باب ملاطفة الصنعة(٣).

---

(١)ينظر: المرجع السابق٢/٤٧٢.

(٢)ينظر: منجد الطالبين. ص: ١٣٣.

(٣)ينظر: ابن جني، الخصائص٢/٤٧٢.

ثانيًا- الإعلال الذي يُتوصَّلُ به إلى الإدغام.

قد يكون الإعلال ليس مقصودًا لذاته، بل تمهيدًا وتوطئةً ليُتوصّل به إلى الإدغام، من ذلك مثلًا عندما تجتمع الواو والياء في كلمة لا يمكن إدغام الواو في الياء إلا بعد قلبها ياء، وهنا يكون الترتيب على حسب ما يوجبه العمل، ولكن قبل هذا كله لابدّ من قلب الضمة التي قبل الواو كسرة ليتأتى قلبها ياء، ومعنى هذا أن للواو في الإعلال حكمين:

أحدهما – إدغامُها في الياء.

والآخر- كسرُ ما قبلها.

ونأتي الي السؤال السابق أبأولهما نبدأ، أم بآخرهما؟ والجواب: كلاهما من حيث الصناعة صحيح، والتغيير يأنس بالتغيير، يمكن أن نبدأ بقلب الضمة كسرة؛ ملاطفة للصنعة، على قياس ما اختاره ابن جني في نحو (أَجْرٍ وأَدْلٍ)؛ لأن المقصود بالكسر أن تَنْقلب الواو ياء، لِيَتَوَصَّلوا إلى الإدغام، لأن الواو لا تُدغم في الياء إلا بعد قلبها ياء، ولا تقلب ياء إلا بعد كسر ما قبلها، فمِنْ شأنهم أن يُعلوُّا الحركة والحرف، لا لعلَّةٍ فيه، بل لِيَتَوصَّلوا إلى ما قصَدوا، وعلل ابن جني لذلك- كما سبق- بأن الإقدام على الحرف القوي من غير تأنيس له بالإقدام على الحركة الضعيفة فيه تمالك وتعجرف.

لكن القياس هنا مختلف، فمُوجِب قلب الواو ياء هنا في (أَجْرٍ وأَدْلٍ) مبنيٌّ على قلب الضمة كسرة، لكن موجب قلب الواو ياء هنا في نحو (دِلِيٌّ"، و"حِقِيٌّ"، و"عِتِيٌّ) اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، ثم يأتي قلب الحركة تباعًا لتصح الياء، ويسهل النطق.

وهذا ما بدأ ابن مالك في الألفية، فقال:

وتدغم اليا فيه والواو وإن ... ما قبل واو ضم فاكْسِرْه يهُن

ووجهه أنه ينبغي أن يكون العمل في التغيير على حسب العمل في النطق، لِيجْتَاز بالحروف وقد ترتَّبت على حسب ما يُوجبه العملُ فيها(١).

ورجّحه الصبان بقوله: "ثم قُلِبَت الضمة كسرة" صريح في أن هذا بعد قلب الواو ياء، وهو الراجح، واختار ابن جني العكس"(٢).

ومن أمثلة ذلك أيضًا الواو المدغمة في ياء المتكلم إن كان قبلها ضمةٌ، كجمع (مسلم وصالح): مْسلِمُونَ وصَالِحُونَ- فالحكمُ التصريفيُّ فيهما مضافيْن إلى الياء يُؤَدِّي بعد قلب الواو ياء وإدغامها في الياء إلى قلب الضمة كسرة، تقول: هؤلاء مسلمِيّ، وصالحِيّ(٣).

واسم المفعول من الفعل المعتل، نحو: قَضى ورَمَى، فإنك تقول فيه: مَقْضِيّ ومَرْمِيّ، والأصل: مَقْضُوي، ومَرْمُوي، فَأُعِلَّ بما تقدم من قلب الواو ياء وإدغامها في الياء، لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، ثم قلب الضمة التي قبل الواو كسرة.

---

(١)ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية٤/٢٠٢.

(٢)ينظر: الصبان، حاشية الصبان٢/٤٢٤.

(٣)ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية٤/٢٠٠.

ثالثًا- الإبدال لأجل الإدغام.

ذكر الصـــرفيون أن الإبدال على نوعين: إبدال لأجل الإدغام، وإبدال مجرد، وهو الإبدال الصرفي المعروف[1].

فما يُبدل إبدالاً للإدغام جميع الحروف إلا الألف؛ لســـكونها لا تُدغم، ولا تُدغم فيها، ويُعنَى به علماء القراءات أكثر من علماء التصريف، ومفاده أنه إذا تجاور حرفان بينهما تقارب في المخرج أو في الصفة، فإدغامهما تارة يكون واجبًا، و تارة يكون جائزًا، بخلاف المتماثلين، فالإدغام بينهما واجب، وحتى

يحدث هذا التماثل بين المتقاربين لابدَّ من إبدال الأول مثل الثاني، وهو الكثير، أو إبدال الثاني مثل الأول، وهو قليل؛ لأن الإدغام تغيير للحرف الأول بإ سكانه وإدراجه في الثاني، والتغيير يجرئ على التغيير، فكان التغيير بإبدال الأول، إلا إذا دعا الحال لذلك، نحو: ادَّكَرَ، وَاذَّكَرَ[2].

وقد ذكر ابن جني من ملاطفة الصنعة في ذلك كلمة (سِتّ)، فقد حدث فيها إبدال لأجل الإدغام[3]، وقد دعاهم إليه كثرة استعمالهم لها، والكثرة تتطلب التخفيف كما قال سيبويه[4]، وأصلها سِدْس، بدليل جمعها على أَسداس، وتصغيرها: سُدَيسةٌ، فكرهوا تكرير السين، وبينهما الدال حاجز غير قوي؛ لأنه حرف قريب في المخرج من السين، و لم يبدلوا الدال سينًا؛

(١)ينظر: ابن عصفور، الممتع الكبير. ص: ٢١٣.

(٢)ينظر: عمارة، منجد الطالبين. ص: ٥.

(٣)ينظر: ابن جني، الخصائص٢/٤٧٢.

(٤)ينظر: سيبويه، الكتاب ٤/٤٨١.

فراراً من التضعيف، حتى لا تلتقي السينات ويزداد التكرير، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا، وذلك الحرف التاء، وكلاهما مهموس كما أبدلت في (النات) من (الناس)، فقيل: سدتٌ، ثم أُدغم الدال في التاء لقرب التاء من الدال في المخرج، وعليه، فالإدغام في (سِتٍّ) مسبوق بمرحلتين من الإبدال:

أولاهما: قلب السّين الأخيرة تاءً؛ لتُقرَّب من الدّال الّتي قبلها؛ فصارت (سِدْتاً)، وقد سوّغ الإبدالَ بينهما تقارب مخرجيهما واتّحادهما في الهمس[1].

وثانيهما: إبدال الدّال تاءً؛ لاتّحادهما في المخرج؛ وهو طرق اللّسان وأصول الثّنايا – كما قال سيبويه[2].

فالتغيير الأول للتقريب من غير إدغام والتغيير الثاني مقصود به الإدغام، ولو بدأت هذا الإبدال عارياً من تلك الصنعة لكان استطالة على الحرفين وهتكًا للحرمتين، ورغم أن إبدال التاء من السين شاذ، لكنه لازم؛ للتخفيف، وهذا من ملاطفة الصنعة في تسويغ الشاذ[3].

ومثال الإبدال لأجل الإدغام في القرآن، وهو كثير، قوله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ يس: ٤٩، وأ صله (يختصمون)، وبين التاء والصاد تقارب يُجوِّز لهما الإدغام، لكن لا بد من إحداث التماثل، وهذا يكون بإبدال الأول وهو التاء صاداً، فقلبت التاء صادا بعد تسكينها، (يَخْصَصِمون)، ثم

(١)ينظر: الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية، وأثره في بناء المعجم. ص: ٧١٩.

(٢)ينظر: سيبويه، الكتاب ٤/٤٨٢.

(٣)ينظر: السابق٤/٤٨١-٤٨٢، وابن جني، الخصائص٢/٤٧٢.

إدغام الصـــاد في الصـــاد، بعد نقل حركتها الفتح إلى ما قبلها، ليصـــير (يخَصِّمون) بفتح الخاء، ومن كَسَرَ الخاء(يخِصِّمون) لم ينقل حركة الصاد إلى ما قبلها، بل أدغم، فالتقى ساكنان، فتخلّص منه بكسر الأول، وهو الخاء هنا[1].

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ﴾ الصافات: ٨ ، وأصله : يتسمّعون، إذ المراد نفي التسمع، وهذا أبلغ، فالشياطين تحاول أن تتسمع فلا تستطيع، فهي بذلك لا تسمع[2]، فأُدغمت التاء في السين بعد إبدالها سينًا؛ لموافقتها في الهمس والزيادة وتجاور المخارج، ولا يجوز الإدغام بالعكس بجعل السين تاء؛ "لأنَّ الصفير يشبه المدّ، فساواه في جعله مانعًا من الإدغام"[3].

(١)ينظر: عمارة، منجد الطالبين. ص:٦.

(٢) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب ٣٢٠/٢٦.

(٣) ينظر: ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف. ص: ١٨٣.

رابعًا- ملاطفة الصنعة في تفسير الشاذ الصرفي وتسويغه.

الكلام العربي ينقسم إلى مطرد وشاذ، فالمطرد ما وافق القياس، والشاذ ما خالفه، أخذًا من معنى كل كلمة في اللغة، فأصل مواضع ط ر د التتابع والاستمرار، ولذا عرفوا المطرد بأنه ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة، وأصل مواضع ش ذ ذ التفرق والتفرد، ولذا عرفوا الشاذ بأنه ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك على غيره(١).

وقد اهتم النحاة بدراسة الشذوذ ومواضعه والألفاظ القريبة منه، كالقليل، والنادر، والضعيف، والرديء، وغير ذلك، وحاولوا تفسير هذا الشذوذ، والأسباب التي دعتهم إلى ارتكابه، كما قال سيبويه: "فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر"(٢)؛ ثقةً منهم أن العربي لا يرتكب الشاذ إلا لعلة، والشيء لا يخرج عن بابه إلا لسبب، ونصوصهم في ذلك كثيرة(٣).

وتفسيرهم لهذا الشذوذ محاولة منهم لتلطيف تلك الكلمة الجافية التي "تقرع أذن السامع عند سماعها وتترك في نفسه انطباعًا غير مريح، وأنها تراءت حجر عثرة في اطراد القياس وسلامة النصوص، وأن هذا الشاذ لا يرتكب إلا لغرض كلامي وفائدة لغوية، تفوت لو فات الشذوذ وحلّ القياس"(٤)، وهنا لا يستقبح الإنسان هذا الشاذ، بل يقف عند أسراره وأسبابه.

---

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص١/٩٦،٩٧.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/٢٦٦.

(٣) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو ١/٤٧، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو. ص: ٧١، وابن يعيش، شرح المفصل٥/٥٠٠-٥٠١.

(٤) ينظر: الفنتوخ عبد العزيز محمد، الشذوذ والضرورة عند النحاة. ص: ٧٤.

ويمكن لنا أن نحمل تلك التفسيرات المتعلقة بالإجراء الصرفي فيما يلي:

١- التنبيه على الأصل.

ذكر النحاة أنه يُعدل عن القياس إلى ما خالفه؛ للتنبيه على الأصل، قال المبرد: " وَقد يَجِيء فِي الْبَاب الْحَرْف والحرفان على أصولهما وَإِن كَانَ الِاسْتِعْمَال على غير ذَلِك ليدل على أصل الْبَاب"(١).

ومن ذلك مثلًا ما حدث في تصحيح ما حقه الإعلال، كـ (استحوذ، واستنوق، واستصوب، وأَخْوَص، وأغَيْلَتْ المرأة)، فقد تُرك هذا على تصحيحه؛ تنبيهًا على أن الأصل التصحيح في نحو (استقام: استقوم، وفي نحو مقامة: مقومة)، وهكذا،" فالعلة في أن خرج بعض المعتل على أصله، إنما جُعل تنبيهًا على باقي المعتل، واقتصارهم على تصحيح (استحوذ، وأغيلت) دون الإعلال، مما يؤكد اهتمامهم بإخراج ضرْبٍ من المعتل على أصله، وأنه إنما جعل تنبيهًا على الباقي ومحافظةً على إبانة الأصول المغيرة، وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة"(٢).

ولا يصح القياس عليه، فلا يقال في "استقام: استَقْوَم"، ولا في "استعان: استعون"، فإن هذا خارج عن القياس والاستعمال جميعا، ولذا قالوا: "فاحفظ هذا ولا تقسه"(٣).

---

(١) المبرد، المقتضب ٩٨/٢.

(٢) ينظر: ابن جني، المنصف٢٧٧/١.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٢٧٧/١.

ومن التنبيه على الأصل قول القائل: فإنّه أهلٌ لأن يُؤكرَمَا[1]، وهذا هو الأصل في مضارع أكرم: يُؤَكْرِم، لكنهم تركوا هذا الأصل وحذفوا الهمزة من المضارع بجميع صيغه (أُكرم، ونكرم، ويكرم، وتكرم)، ومن اسمي الفاعل والمفعول؛ لكراهة توالى مثلين في مضارع أكرم المبدوء بالهمزة (أُأَكْرِم)، ثم طردوا ذلك في بقية الباب، حتى إن لم يتوال فيه مثلان، جريًا للباب على نسقٍ واحدٍ[2].

ثم وجدنا الشاعر يستعمل ذلك الأصل المهجور في ضرورة الشعر: فإنّه أهلٌ لأن يُؤكرَمَا، وهو شاذ، كما قال صاحب الشافية:

"فخفّفوا الْجَمِيع كي ينتظمَا ... وشذذوا "أهلٌ لِأَن يؤكرما"[3].

٢- كراهية الثقل.

فُسّرت كثيرٌ من المسائل التي خالفت القاعدة، وحُكم عليه بالشذوذ، تحت مسوغ التخفيف؛ لكراهية الثقل، أو التخفيف لكثرة الدوران والاستعمال، وهو أمر مرجعه إلى الذوق والحس اللغوي، فليس عيبًا ترك العربية للأصل، بل هو ذوق رفيع في اللسان العربي، حيث يختار من الكلمات ما خفّ عليه، ويعدل بها عن أصلها إن كان فيه ثقل[4].

---

(١) بيت من بحر الرجز المشطور، ولا ثاني له، نسبه الشيخ خالد في التصريح ٧٥٢/٢ لأبي حبان الفقعسي، وانظره في المقتضب٢/ ٩٨، والمنصف ٣٧/١، ١٨٤/٢.

(٢)ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٤٢٥/٥.

(٣)ينظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف ٢٥/٢.

(٤) ينظر : الزهراني، ردّ الألفاظ إلى أصولها، صـــ١١.

من ذلك قول سيبويه:" فقد يشذ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفّون الشيء في موضع، ولا يستخفّونه في غيره"(١).

والصرف مليء بالمسائل الشاذة، التي يمكن أن تفسر في ضوء التخفيف، من ذلك مثلًا ما أبدل شذوذًا لكراهية التضعيف، وذلك قولهم فِي تقضَّضت: تقضَّيت، وتقصصت: تقصيت، وَفِي أَمللت: أَمليت، وَكَذَلِكَ تسرّيت فِي تسرّرت، كما قال سيبويه:" باب ما شذ فأبدل مكان اللام والياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد، وذلك قولك: تسريت، وتظنيت، وتقصيت من القصة، وأمليت...وبدلها شاذ هنا بمنزلتها في ستٍّ. وكل هذا التضعيف فيه عربيٌّ كثير جيد"(٢).

وَالدَّلِيل على أَنَّ هَذَا إِنَّما أُبدل لاستثقال التَّضْعيف، قولُك: دِينَار وقيراط، والأَصل: دِنَّار وقِرَّاط، فأَبدلت الياءَ للكسرة، فلمّا فرَّقت بَين المضاعفين رَجَعَ الأَصل، فَقيل: دَنَانِير وقراريط، ودنينير وقُرَيْرِيط.

وقد سبق لنا ذكر (ستّ)، وأصلها سدس، وما حدث فيها من إبدال شاذ وإدغام لكراهية التضعيف.

كما حملهم طلب الخفة أن قالوا في النسب إلى طيئ: طائيّ، والقياس: "طيئي"، لكنهم تركوا فيه القياس، فقالوا: "طائي"، فأبدلوا الياء ألفًا، وهذا الإبدال سبب شذوذه، أرادوا التخفيف؛ لأن الألف أخفّ من الواو والياء،

(١) سيبويه، الكتاب ٢١٠/١.

(٢) سيبويه، الكتاب ٤٢٤/٤.

ولاسيّما لما جاءت مع الياء، فرأوا أن جمع الياء والألف أسهل من جمع الياءين أو الواو والياء[1]، قال سيبويه:" ولا أراهم قالوا: طائيٌّ، إلا فراراً من طيئيّ"[2].

وقد جاء عن العرب "قروي" في النسبة إلى "قرية"، و"زنوي" في النسبة إلى "بني زنية"، وهو شاذ عند سيبويه، والقياس: "قريي"، و"زنيي"؛ لأنه ينسب إليه على لفظه من غير تغيير، وهو عند يونس قياس[3]، وسبب الشذوذ هنا التخفيف لكراهة التقاء الأمثال الياء وبعدها ياء النسب المشددة، فحركوا ما قبل الياء، وقلبوها الفًا فواوًا، فقالوا: قروي.

ومن التخفيف لكثرة الاستعمال: حذف النون من مضارع (كان) المجزوم، في نحو (لم يك)، شريطة ألا توصل بضمير، كقوله عليه الصلاة والسلام: "إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْه، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِه[4]"، ولا بساكن[5]، نحو ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ البينة:١.

وحذف هذه النون شاذ في القياس؛ لأنها من نفس الكلمة، لكن سوّغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة، فحذفوا النون تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا في" لم يصُن، ولا في" لم يهُن": "لم يصُ، ولم يهُ"؛ لأنه لم يكثر

(١) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية ٢٢٣/٩.

(٢) سيبويه، الكتاب ٣٧١/٣.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ٣٤٧/٣، والرضي، شرح الشافية ٤٨/٢.

(٤)ينظر: البخاري، صحيح البخاري٩٣/٢، برقم ١٣٥٤.

(٥)ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل٤/ ٢٣٦.

استعماله، والشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه، "فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"[1].

ولا يخلو باب صرفي من هذه المسائل الصرفية الشاذة لغرض التخفيف، وقد استقصى كثيراً منها الدكتور حسين الرفايعة في كتابه ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي.

٣- الحمل على النظير.

جعل النحاة الحمل على النظير قياساً يرجعون إليه، حتى فيما خالف الاطراد، فأفردوا له أبواباً؛ اهتماماً واعتناء به[2].

ومنه مثلًا الهمز في (مصائب)، فمذهب سيبويه أنهم شبهوا مصيبة(مُفْعِلة) بصحيفة(فعيلة)، فهمزوا هذه في الجمع، توهماً أنها كهذه، فكما قالوا: صحائف، قالوا: مصائب، مع أن المدة في المفرد أصلية؛ والأصل عدم القلب[3].

والمراد بالتوهم الحمل على النظير، كأنهم توهموا زيادة الحرف الأصلي، فحملوا الأصلي على الزائد، كما توهموا أصالة الميم في (مسيل) فجمعوه على (مسلان)، وحقه: (مسايل)، شبهوه بـــ(قضيب، وقفيز) في جمعه على (قضبان، وقفزان)، وكما توهموا أصالة الميم في (مسكين، ومنديل، ومدرعة)، فقالوا:

---

(١)سيبويه، الكتاب٢/١٩٦.

(٢)ينظر: سيبويه، الكتاب٤/٣٣٠، وابن جني، المذ صف شرح كتاب التصريف١/١٩١، وابن هشام، مغني اللبيب:٨٨٤، والليثي، عبد المؤمن محمود (٢٠١٤)، ضوابط صوغ البنية الصرفية بين النظرية والتطبيق. مصـــر، حولية كلية اللغة العربية بجرجا، عدد ١٨ ج٢. ص: ١٠٨٤-١٠٨٩.

(٣)ينظر: سيبويه، الكتاب٤/٣٥٦، وابن جني، الخصائص٣/٢٨٠، وابن عصفور، الممتع الكبير ١/٢٢٥.

(تمسكن، وتمدرع، وتمندل)، على أنها (تفعلل) كـــ(تدحرج)، وهي (تمفعل) بلا خلاف[1].

ومذهب الزجاج أنهم قالوا في جمع مصيبة: "مصاوِب"، ثم أبدلوا من الواو المكسورة همزة؛ تشبيهًا لها حشوًا بها في أول الكلام، كما تقلب في: (إشاح، وإسادة) [2].

ويظهر أثر النظير أيضا فيما شذّ من بعض مصادر الثلاثي، كقولهم: (أتى إتيانة)، والقياس: (أتية)، لكنها حملت على نظيرتها (إعطاءة)، نبه على ذلك سيبويه في قوله: "وقالوا: (أتيته إتيانةً، ولقيته لقاءةً واحدةً)، فجاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام. كما قالوا: (أعطى إعطاءةً، واستدرج استدراجةً)، ونحو (إتيانةٍ) قليلٌ، والاطراد على (فَعْلةٍ)[3].

(١)ينظر: الرضي، شرح الشافية٢/٣٣٦.

(٢)ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٠.

(٣) سيبويه، الكتاب٤/٤٥.

٤- التفريق بين المعاني لأمن اللبس.

يلحق الشذوذ للفرق بين المعاني، كما نرى في قولهم: "سُهْلي"، و"دُهْري"، فالسُهْلي منسوب إلى السَّهل الذي هو خلاف الحَزَن، وإذا نسبوا إلى رجل اسمه سَهْل قالوا: "سَهْلي" بالفتح، كأنهم أرادوا الفرق بينهما، وأما الدهر، فقالوا: دُهْري بضم الدال للرجل المسنّ؛ فرقاً بينه وبين الدَّهْرِي الذي هو من أَهل الإلحاد من يقول بقدم الدهر، ولا يؤمن بالمعاد؛ فصلوا بينهما بذلك،

وقيل في بني الْحُبْلَى حي من الأنصـــار: حُبَلي، بفتح الباء فرقاً بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحبلى(١).

ومن ذلك -أيضًا- تلك المفردات الشاذة التي جاءت علي" مَفعِل" -بالكسر-من أسماء المكان والزمان، فقد جاء عن العرب أحد عشر اسمًا على "مفعِل"- بكسر العين- في المكان ممّا فعلُه على "يفعُل" بالضم، "المجزِر" لمكان الجزر وهو نحر الإبل، "والمطلِع" لمكان طلوع الشمس، "والمشرِق" لمكان شروقها، "والمغرِب" لمكان غروبها، "والمنبِت" لمكان النبات، "والمنسِك" لمكان النسك وهو العبادة، "والمفرِق" لوسط الرأس؛ لأنه موضع فرق الشعر، "والمسقِط" لموضع السقوط، "والمسكِن" لمكان السكون، "والمرفق" لموضع الرفق وهو ضد العنف "والمسجد" وهو اسم للبيت المبني للعبادة، سُجِد فيه أو لم يُسجَد(٢).

والقياس أن يكون اسم المكان أو الزمان من مضموم العين كمفتوحها على وزن "مَفعَل"، إلا أنه شذّ هنا؛ لتحقيق الفرق بين المعاني، كما سبق،

---

(١)ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل٣/٤٧٦، والرضي، شرح الشافية٢/٨٢.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب ٤/٩٠، وابن يعيش، شرح المفصل ٤/١٤٤.

فـــ(المسجِد) مثلا بالكسر اسم للبيت، وبالفتح موضع السجود، والمسقط بالفتح اسم للسقوط، وبالكسر اسم للموضع، وهكذا.

وكأن العرب جنحت إلى الشذوذ في هذه الألفاظ لإصابة الدلالة الخاصة، والتفريق بينها وبين الدلالة العامة، ففي قولهم:(البصرة مسقِط رأسي) والقياس: مَسْقَط –بالفتح– فالكسر الذي يمثل شذوذًا إنما جيء به للفرق بين الدلالة الخاصة "مسقِط " –بالكسر– والدلالة العامة "مسقَط" –بالفتح– علي القياس، إذ لا يعقل أن تكون (البصرة) كلها موضعًا لمولده، فلمّا أريد التخصيص، قيل: (مسقِط) –بالكسر– ولو أراد العموم لقال: "مسقَط "–بالفتح–[1].

ويعزّز هذا ما نقله ابن قتيبة عن الأصمعي:" مسقَط السقط، ومسقَط النجم حيث سَقَطا مفتوحان، و"مسقِط الرمل " أي : منقطعه ، و"مسقِط رأسه " حيث وُلِد ، مكسوران"[2].

إذن فلم يُقصَد بهذه الألفاظ المخالفة للقياس التغيير عن اسم الزمان والمكان بالمعنى النحوي، بل هي أسماء لأماكن معينة، فهي إطلاقات خاصة، كما قال سيبويه في آخر الباب:" وكل هذه الأبنية تقع اسمًا للتي ذكرنا من هذه الفصول، لا لمصدرٍ، ولا لموضع العمل"[3].

(١)ينظر: الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص:٢٢٠.

(٢)ابن قتيبة، أدب الكاتب. ص:٣١٩.

(٣)سيبويه، الكتاب ٩٢/٤.

خاتمة البحث

في ختام البحث أقف بقارئه عند أهم نتائجه:

١- تقوم ملاطفة الصنعة على تفسير التغيير الذي يَحْدث للكلمة من صورة إلى أخرى، سواء في بنيتها أو في تركيبها، في صورة تتسق مع قواعد الصنعة وتنسجم معها ولا تتعارض؛ ليَحْدُثَ نوعٌ من الأُنس بهذا التغيير المغاير للأصل المطرد، وقبوله بما يتلاءم مع قواعد الصنعة وأصولها، ومن هنا سُمِّيَ بملاطفة الصنعة.

٢- لا يتوقف أثر الملاطفة على تفسير الإجراء وتهيئته، بل لها أثرٌ في اختيار إجراء نحوي في تركيب على غيره، بطريقة تنفي عنه الشذوذ، ولها أثرٌ أيضًا في الجمع بين ما ظاهره التضاد بين الإجراء وقواعد الصناعة، ولها أثرٌ أيضًا في تفسير الشاذ وتسويغه.

٣- من ملاطفة الصنعة في الإجراء النحوي (الحذف على التدريج)، وأوّل من سمّاه هكذا السمينُ الحلبي، ومعناه أن يتمّ التخفيف بالحذف على خطوات كما يرى الكسائي والأخفش، وليس دَفعة واحدة، كما يرى سيبويه.

٤- من ملاطفة الصنعة في الإجراء النحوي (الإعراب على التدريج)، ذكره السمين الحلبي أيضًا، وهو يشير به إلى إجراء الكوفيين في إعراب فعل الأمر.

٥- من صور ملاطفة الصنعة قولهم: التغيير يأنس بالتغيير، وهي من قواعد التوجيه المنثورة في كتب النحويين، ومعناها أن إحداث تغيير في الاسم يشجّع على تغيير آخر؛ من باب أن الثاني أَنِسَ بالأول.

٦- ملاطفة الصنعة مطلوبة في تفسير ما من شأنه مغايرة الأصل المطرد له في نظائره، كما حدث في تفسير صورة الوصف اللازم -في باب الصفة المشبهة- المنتقل إلى مشابهة المتعدي في عمله، حتى لا يكون هناك تعارض بين قواعد الصنعة.

٧- الإجراء الصرفي أحوج ما يكون إلى تأنيس وتدريج وتهيئة وملاطفة من الإجراء النحوي؛ لكثرة تغييراته، وصعوبة تفريعاته، وثقل إجراءاته، وكل تغيير فيه مبنيٌّ على تغيير سابق، ومُوطِئٌ لتغيير لاحق، فنرى إعلالًا لأجل إعلال، وإعلالًا لأجل إدغام، وإبدالًا لأجل إدغام.

٨- من ملاطفة الصنعة تفسير الشاذ وتسويغه، في محاولة لتلطيف تلك الكلمة الجافية التي "تقرع أذن السامع عند سماعها وتترك في نفسه انطباعًا غير مريح، وأن هذا الشاذ لا يرتكب إلا لغرض كلامي وفائدة لغوية، تفوت لو فات الشذوذ وحلّ القياس"(١).

(١) ينظر: الفنتوخ عبد العزيز محمد، الشذوذ والضرورة عند النحاة. ص: ٧٤.

مراجع البحث.

- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى(١٩٩٨م)، شرح ألفية ابن مالك، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الأنباري، أبو البركات (٢٠٠٣م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط١، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.
- ابن الأنباري، أبو بكر، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ط٥، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، دار المعارف.
- ابن إيّاز (١٤٢٢ه)، شرح التعريف بضروري التصريف، ط١، تحقيق هادي نهر، وهلال ناجي، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البخاري، محمد بن إسماعيل(١٤٢٢ه)، صحيح البخاري، ط١، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، القاهرة، دار طوق النجاة.
- الثمانيني، أبو القاسم عمر(١٩٩٩م)، شرح التصريف، ط١، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي، سوريا، مكتبة الرشد.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ط٤، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١٤٢٠ه)، تحقيق على النجدي ناصف، وآخرين، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني(١٩٩٩م)، ط١، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر(١٤٠٩ه)، أمالي ابن الحاجب، ط١، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، الأردن، دار عمار.

- الشافية في علمي التصريف والخط (٢٠١٠)، ط١، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة، مكتبة الآداب.
- أبو حيان، محمد بن يوسف (١٤١٨ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط١، تحقيق رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- البحر المحيط في التفسير(١٤٢٠ه)، ط١، تحقيق صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ط ١، تحقيق حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، الرياض، دار كنوز إشبيليا.
- خالد الأزهري (١٤٢١ه)، التصريح بمضمون التوضيح في النحو. ط/١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الخفاجي، شهاب الدين، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، بيروت، دار صادر.
- الدينوري، ابن قتيبة (١٤٠٥ه)، أدب الكاتب، تحقيق محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الرازي، فخر الدين(١٤٢٠ه)، مفاتيح الغيب، ط٣، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- الرضي، محمد بن الحسن(١٩٨٢م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الرفايعة، حسن عباس (١٤٢٦ه)، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ط١، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع.
- الزبيدي، محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس. القاهرة، دار الهداية.

- الزجاج، إبراهيم بن السري (١٩٨٨م)، معاني القرآن وإعرابه، ط١، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب.
- الزهراني، عبد الكريم بن صالح (١٤١٨ه)، ردُّ الألفاظ إلى أصولها، رسالة ماجستير، السعودية، جامعة أم القرى.
- ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، ط١، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم.
- السيرافي، أبو سعيد (٢٠٠٨ م)، شرح كتاب سيبويه، ط١، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ط ١، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، القاهرة، المكتبة التوفيقية.

- سيبويه، عمرو بن عثمان (١٤٠٨ه)، الكتاب، ط٣، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى (١٤٢٨ هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ط ١، تحقيق محمد إبراهيم البنا، وآخرين، أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.
- ابن الشجري، أبو السعادات علي بن حمزة (١٩٩٢م)، أمالي ابن الشجري، ط١، تحقيق محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- الصاعدي، عبد الرزاق (٢٠٠٢م)، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، ط١، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- الصبان، أبو العرفان (١٤١٧ ه)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- عباس حسن، النحو الوافي، ط ١٥، القاهرة، دار المعارف.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن (١٩٩٦م)، الممتع الكبير في التصريف(١٩٩٦م)، ط١، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان.
- العكبري، أبو البقاء (١٩٧٦م)، التبيان في إعراب القرآن، ط١، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
- عمارة أحمد إبراهيم (١٣٧٥ ه)، منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين، ط ٣، القاهرة، دار الأدب العربي.
- الوافي في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل، ط ٢، القاهرة، دار الظاهرية للنشر والتوزيع.
- العيني، بدر الدين (١٤٣١ه)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ط١، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة، دار السلام.
- الفارسيّ أبو علي (١٤٠٧ هـــ) المسائل الحلبيات، ط١، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.
- الفراء، أبو زكريا (١٤٢٣ه)، معاني القرآن، ط ٣، تحقيق أحمد نجاتى وآخرين، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية.
- الفنتوخ، عبد العزيز محمد (١٩٨٠)، الشذوذ والضرورة عند النحاة، السعودية، معهد الرياض العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود. ٦٩-٨٤.
- الكفوي، أبو البقاء (١٩٩٣م)، الكليات، ط٢، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الليثي، عبد المؤمن محمود (٢٠١٤)، ضوابط صوغ البنية الصرفية بين النظرية والتطبيق. مصر، حولية كلية اللغة العربية بجرجا، عدد ١٨ ج٢. ص:

١٠٨٤- ١٠٨٩.

- ابن مالك، محمد بن عبد الله (٢٠٠٢م)، إيجاز التعريف في علم التصريف، ط١، تحقيق محمد المهدي عبد الحي، السعودية، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد(١٤١٠ه)، ط١، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر.

- شرح الكافية الشافية(١٤٠٢ه)، ط١، تحقيق، عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

- المبرد، أبو العباس (١٤١٥هـ)، المقتضب(١٤١٥ه)، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

- المرادي، الحسن بن أم قاسم (١٤٢٨ه)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط١، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، دار الفكر العربي.

- ناظر الجيش، محمد بن يوسف (١٤٢٨ هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ط١، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة، دار السلام.

- ابن هشام، جمال الدين (١٩٨٥م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١٩٨٥م)، ط٦، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق، دار الفكر.

- ابن يعيش، علي بن يعيش(١٤٢٢ه)، شرح المفصل، ط١، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

References:

- al-Ushmūnī, ‘Alī ibn Muḥammad ibn ‘Īsá (1998M), sharḥ Alfīyat Ibn Mālik, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- al-Anbārī, Abū al-Barakāt (2003m), al-Inṣāf fī masā’il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn, Ṭ1, taḥqīq Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, Bayrūt, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah.
- Ibn al-Anbārī, Abū Bakr, sharḥ al-qaṣā’id al-sab‘ al-Ṭawwāl al-jāhilīyāt, ṭ5, taḥqīq : ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, al-Qāhirah, Dār al-Ma‘ārif
- Ibn iyyāz (1422H), sharḥ al-ta‘rīf bi-ḍarūrī al-taṣrīf, Ṭ1, taḥqīq Hādī Nahr, wa-Hilāl Nājī, al-Urdun, Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl (1422H), Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Ṭ1, taḥqīq Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, al-Qāhirah, Dār Ṭawq al-najāh.
- al-Thamānīnī, Abū al-Qāsim ‘Umar (1999M), sharḥ al-taṣrīf, Ṭ1, taḥqīq Ibrāhīm ibn Sulaymān al-Bu‘aymī, Sūriyā, Maktabat al-Rushd.
- Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān, al-Khaṣā’iṣ, ṭ4, taḥqīq Muḥammad ‘Alī al-Najjār, al-Qāhirah, al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb.
- - al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādhdh al-qirā’āt wa-al-īḍāḥ ‘anhā (1420h), taḥqīq ‘alá al-Najdī Nāṣif, wa-ākharīn, al-Qāhirah, al-Majlis al-A‘lá lil-Shu’ūn al-Islāmīyah.
- - al-Munṣif sharḥ Kitāb al-taṣrīf lil-māzinī (1999M), Ṭ1, taḥqīq Muḥammad ‘Abd al-Qādir ‘Aṭā, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Ibn al-Ḥājib, ‘Uthmān ibn ‘Umar (1409h), Amālī Ibn al-Ḥājib, Ṭ1, taḥqīq Fakhr Ṣāliḥ Sulaymān Qadārah, al-Urdun, Dār ‘Ammār.
- - al-shāfiyah fī ‘Alamī al-taṣrīf wa-al-khaṭṭ (2010), Ṭ1, taḥqīq Ṣāliḥ ‘Abd al-‘Aẓīm al-shā‘ir, al-Qāhirah, Maktabat al-Ādāb.

- al-Ḥanbalī, Ibn ‘Ādil (1419h), al-Lubāb fī ‘ulūm al-Kitāb, Ṭ1, taḥqīq al-Shaykh ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd wa-al-Shaykh ‘Alī Muḥammad Mu‘awwaḍ, Bayrūt / Lubnān, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf (1418 H), Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-‘Arab, Ṭ1, taḥqīq Rajab ‘Uthmān Muḥammad, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī.
- - al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas′hīl, Ṭ 1, taḥqīq Ḥasan Hindāwī, Dimashq, Dār al-Qalam, al-Riyāḍ, Dār Kunūz Ishbīliyā.
- Khālid al-Azharī (1421h), al-Taṣrīḥ bmḍmwn al-Tawḍīḥ fī al-naḥw. Ṭ / 1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- al-Khafājī, Shihāb al-Dīn, Ḥāshiyat al-Shihāb ‘alá tafsīr al-Bayḍāwī, Bayrūt, Dār Ṣādir.
- al-Dīnawarī, Ibn Qutaybah (1405h), adab al-Kātib, taḥqīq Muḥammad Aḥmad al-Dālī, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah.
- al-Rāzī, Fakhr al-Dīn (1420), Mafātīḥ al-ghayb, ṭ3, Bayrūt, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī.
- al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan (1982m), sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib, taḥqīq Muḥammad Nūr al-Ḥasan, wa-ākharīn, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- al-Rafāy‘ah, Ḥasan ‘Abbās (1426h), Ẓāhirat al-shudhūdh fī al-ṣarf al-‘Arabī, Ṭ1, ‘ Ṭ1, , Dār Jarīr lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- al-Zubaydī, Muḥammad ibn ‘Abd al-Razzāq al-Ḥusaynī, Tāj al-‘arūs min Jawāhir al-Qāmūs. al-Qāhirah, Dār al-Hidāyah.
- al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-sirrī (1988m), ma‘ānī al-Qur’ān wa-i‘rābuh, Ṭ1, taḥqīq ‘Abd al-Jalīl ‘Abduh Shalabī, Bayrūt, ‘Ālam al-Kutub.
- al-Zahrānī, ‘Abd al-Karīm ibn Ṣāliḥ (1418h), rddu al-alfāẓ ilá uṣūluhā, Risālat mājistīr, al-Sa‘ūdīyah, Jāmi‘at Umm al-Qurá.
- Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad, al-uṣūl fī al-naḥw, Ṭ1, taḥqīq ‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah.
- al-Samīn al-Ḥalabī, al-Durr al-maṣūn fī ‘ulūm al-Kitāb al-maknūn, taḥqīq Aḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ, Dimashq, Dār al-Qalam.

- al-Sīrāfī, Abū Sa‘īd (2008 M), sharḥ Kitāb Sībawayh, Ṭ1, taḥqīq Aḥmad Ḥasan Mahdalī, wa-‘Alī Sayyid ‘Alī, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn, al-Ashbāh wa-al-naẓā’ir fī al-naḥw, Ṭ 1, taḥqīq ‘Abd al-‘Āl Sālim Mukarram, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah.
- - Ham‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘, taḥqīq ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, al-Qāhirah, al-Maktabah al-Tawfīqīyah.
- Sībawayh, ‘Amr ibn ‘Uthmān (1408h), al-Kitāb, ṭ3, taḥqīq ‘Abd al-Salām Hārūn, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī.
- al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá (1428 H), al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, Ṭ 1, taḥqīq Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā, wa-ākharīn, Umm al-Qurá, Ma‘had al-Buḥūth al-‘Ilmīyah wa-Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī.
- Ibn al-Shajarī, Abū al-Sa‘ādāt ‘Alī ibn Ḥamzah (1992m), Amālī Ibn al-Shajarī, Ṭ1, taḥqīq Maḥmūd al-Ṭanāḥī, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī.
- al-Ṣā‘idī, ‘Abd al-Razzāq (2002M), Tadākhul al-uṣūl al-lughawīyah wa-atharuhu fī binā’ al-Mu‘jam, Ṭ1, al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah bi-al-Madīnah al-Munawwarah.
- al-Ṣabbān, Abū al-‘Irfān (1417 H), Ḥāshiyat al-Ṣabbān ‘alá sharḥ al-Ushmūnī li-Alfīyat Ibn Mālik, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- ‘Abbās Ḥasan, al-naḥw al-Wāfī, Ṭ 15, al-Qāhirah, Dār al-Ma‘ārif.
- Ibn ‘Uṣfūr, ‘Alī ibn Mu’min (1996m), al-mumti‘ al-kabīr fī al-taṣrīf (1996m), Ṭ1, taḥqīq Fakhr al-Dīn Qabāwah, Maktabat Lubnān.
- al-‘Ukbarī, Abū al-Baqā’ (1976m), al-Tibyān fī i‘rāb al-Qur’ān, Ṭ1, taḥqīq ‘Alī Muḥammad al-Bajāwī, al-Qāhirah, Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah.
- ‘Imārah Aḥmad Ibrāhīm (1375 H), Munajjid al-ṭālibīn fī al’bdāl wāl’‘lāl wāl’dghām wāltqā’ al-sākinayn, Ṭ 3, al-Qāhirah, Dār al-adab al-‘Arabī.

- - al-Wāfī fī altṣghyr wa-al-nasab wa-al-waqf wa-al-imālah whmzh al-waṣl, Ṭ 2, al-Qāhirah, Dār al-Ẓāhirīyah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- al-‘Aynī, Badr al-Dīn (1431h), al-maqāṣid al-naḥwīyah fī sharḥ shawāhid shurūḥ al-alfīyah, Ṭ1, taḥqīq ‘Alī Muḥammad Fākhir wa-ākharīn, al-Qāhirah, Dār al-Salām.
- alfārsī Abū ‘Alī (1407 H) al-masā’il alḥlbyāt, Ṭ1, taḥqīq : D. Ḥasan Hindāwī, Dimashq, Dār al-Qalam lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- al-Farrā’, Abū Zakarīyā (1423h), ma‘ānī al-Qur’ān, Ṭ 3, taḥqīq Aḥmad Najātī wa-ākharīn, al-Qāhirah, Maṭba‘at Dār al-Kutub al-Miṣrīyah.
- alfntwkh, ‘Abd al-‘Azīz Muḥammad (1980), al-shudhūdh wa-al-ḍarūrah ‘inda al-nuḥāh, al-Sa‘ūdīyah, Ma‘had al-Riyāḍ al-‘Ilmī, Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd. 69-84.
- al-Kaffawī, Abū al-Baqā’ (1993M), al-Kullīyāt, ṭ2, taḥqīq ‘Adnān Darwīsh wa-Muḥammad al-Miṣrī, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah.
- al-Laythī, ‘Abd al-Mu’min Maḥmūd (2014), Ḍawābiṭ ṣawgh al-binyah al-ṣarfīyah bayna al-naẓarīyah wa-al- taṭbīq. Miṣr, Ḥawlīyat Kullīyat al-lughah al-‘Arabīyah bjrjā, ‘adad 18 j2. Ṣ : 1084-1089.
- Ibn Mālik, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh (2002M), Ījāz al-ta‘rīf fī ‘ilm al-taṣrīf, Ṭ1, taḥqīq Muḥammad al-Mahdī ‘Abd al-Ḥayy, al-Sa‘ūdīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, ‘Imādat al-Baḥth al-‘Ilmī bi-al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah.
- - sharḥ Tas′hīl al-Fawā’id wa-takmīl al-maqāṣid (1410h), Ṭ1, taḥqīq ‘Abd al-Raḥmān al-Sayyid, Muḥammad Badawī al-Makhtūn, al-Qāhirah, Dār Hajar.